

«البيئة» و«حماية البيئة» وقعتا مذكرة تفاهم لإعداده

الأحمد : «البلاغ الوطني» يساعد في التخفيف من حجم انبعاثات الغازات الدفيئة

■ المشروع سيتنبأ بدرجات الحرارة وسقوط الأمطار والعواصف الترابية حتى 2100



صورة تذكارية للحضور



جانب من توقيع العقود

■ المذكرة تعكس أهمية الشراكة والعمل التعاوني مع جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية

وقعت الهيئة العامة للبيئة والجمعية الكويتية لحماية البيئة أمس مذكرة تفاهم خاصة بإعداد مشروع البلاغ الوطني الثاني والتقرير لدولة الكويت الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. وقال المدير العام للبيئة الشيخ عبدالله الأحمد في تصريح صحفي عقب التوقيع إن هذه المذكرة تعكس أهمية الشراكة والعمل التعاوني مع جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية خصوصاً منظمات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبيئة. وأضاف الشيخ عبدالله الأحمد أن مشروع البلاغ الوطني الثاني يتناول حجم الانبعاثات الكلية من الغازات الدفيئة بدولة

الكويت والتنبؤ بزيادتها حتى عام 2035 والفرص المتاحة بالدولة للتخفيف منها. وأوضح أن المشروع سيتطرق أيضاً إلى تنبؤات درجات الحرارة وسقوط الأمطار والعواصف الترابية حتى عام 2100 إضافة إلى بحث التغيرات المناخية بدولة الكويت على الصحة العامة والبيئة البحرية وللخزون السمكي. وذكر أن من المسائل التي يتطرق إليه المشروع آثار تغير المناخ على مصادر مياه الشرب بناء على الانتاج والاستهلاك المحلي مبيناً أن أحد مخرجات

■ العقاب: هناك حاجة ملحة للتوعية المجتمعية والتعريف بتأثيرات تغير المناخ على الصحة

المشروع ستحدد نسبة غمر السواحل والجزر الكويتية جراء ارتفاع مستوى سطح الخليج العربي. وأشار إلى أن بلاغ الكويت الثاني يجري اعداده حالياً على أن يتم الانتهاء منه خلال عامين ويهدف إلى توعية المجتمع بمخرجاته مشدداً على أن أساس العمل البيئي هو الوعي بالقضايا البيئية من قبل المجتمع. من جانبها قالت رئيس جمعية حماية البيئة الكويتية وجدان العقاب في تصريح مماثل إن مشاركة الجمعية بأعداد البلاغ الوطني والتقرير الحولي يأتي لكونها أخذت على عاتقها التوعية بثقافات وتذويب مستوى مياه

سنوات لمعرفة النتائج المحتملة لتغير المناخ في الكويت. وأضافت العقاب أن البلاغ الوطني في نسخته الثانية يعرض تفصيلاً لجرد الغازات الدفيئة وتقييم برامج التخفيف فضلاً عن تناول وعرض النتائج المحتملة لتغير المناخ على عدة ثقافات وتذويب مستوى مياه

البحر والتصحّر والعواصف الترابية وارتفاع درجات الحرارة ضمن سيناريوهات مختلفة. وأوضحت أن هناك حاجة ملحة للتوعية المجتمعية والتعريف بتأثيرات تغير المناخ على الصحة والسواحل المائية والسواحل وطرق التكيف معها وأهمية تدريب وتأهيل كوادر وطنية من

المشمولين في الخطة التعريفية المجتمعية للبلاغ الوطني الثاني. وذكرت أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ التي اعتمدت عام 1992 ودخلت حيز التنفيذ عام 1994 تهدف الي المحافظة على مستويات آمنة للغازات الملثة للغلاف الجوي التي يطلق عليها الغازات الدفيئة والعودة بها إلى مستويات عام 1990. وأشارت إلى توقيع ما يزيد عن 191 دولة على الاتفاقية الوطني جاء ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ ويعني بحصر وجرد بيانات انبعاثات الغازات الدفيئة والآثار المترتبة عليها في الدول الأطراف بالاتفاقية

افتتح مؤتمر الكويت التاسع لمستخدمي نظم المعلومات الجغرافية

أحمد العبدالله: تكنولوجيا المعلومات مهمة لتقدم الدول



الشيخ أحمد العبدالله أثناء افتتاح المؤتمر

■ العمل على بناء شبكة خليجية لتبادل الخبرات والتعاون العلمي أمر ضروري

المركزي لتكنولوجيا المعلومات المهندس قصي الشطي في كلمة مماثلة أن المؤتمر الذي يقام تحت شعار (نظم المعلومات الجغرافية تخطيط وتنمية) بالتعاون مع الجهاز ويستمر يومين سيناقش موضوعات حيوية تعزز مشاريع التخطيط والتنمية. وأكد الشطي اهتمام دولة الكويت بهذه التقنية وحرصها على توحيد الجهود الحكومية والتنسيق فيما بين مؤسسات الدولة لرفع أدائها باستخدام أفضل التقنيات الحديثة لنظم المعلومات الجغرافية. وأشار إلى أن مجلس الوزراء كان أصدر قراراً في عام 2012 بإعادة تشكيل لجنة تنسيق وطنية برئاسة الجهاز المركزي وعضوية 17 جهة حكومية وإهلية وجمعية نفع عام لتفعيل المشروع الوطني لنظم المعلومات الجغرافية وتكامله بين الجهات الحكومية وتوصيلها ببعضها.

اهمية إنشاء شبكة وطنية مستخدمين نظم المعلومات الجغرافية في البلاد لتكون بوابة لتبادل الخبرات والاستشارات الفنية والتكيفية. وشدد على ضرورة العمل على إنشاء شبكة خليجية لتبادل الخبرات والتعاون العلمي والبحثي بين المتخصصين بأنظمة المعلومات الجغرافية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فضلاً عن ضرورة تبادل المعلومات من قبل وزارات الدولة عن طريق السحابة الإلكترونية. واستعرض الشيخ أحمد العبدالله إنجازات المجموعة الكويتية ومنها نشر وطباعة قاموس بمصطلحات نظم المعلومات الجغرافية لتوحيد الخريطة القاعدية الأساسية للبلاد. من جانبه قال مدير الجهاز

■ المؤسسة تتبنى مشروع لرفع كفاءة الطاقة وتوليدها في جمعيتي الزهراء والعديلية التعاونية

وأكدت المؤسسة وفق بيانها أن جلساتها التفاعلية لعرض خطتها الاستراتيجية للسنوات الخمس المقبلة بهدف رفع مستوى التفاعل اتسمت بإثراء النقاش والإطلاع على الاقتراحات الحضور وتبادل الآراء معهم. وأوضح أن المؤسسة تتطلع إلى أن يتوسع المشروع ليصل إلى نحو 200 ألف منزل بحلول عام 2030 وقالت أن الدكتور شهاب الدين أكد أن جميع الاقتراحات التي قدمها الحضور ستكون محل دراسة ومتابعة وإتمام من المؤسسة إضافة إلى التنسيق مع من قدموا من أفراد وهيئات واتحادات لاتخاذ الإجراءات المناسبة لها ووضع الاقتراحات التي تتلاءم مع طبيعة عمل المؤسسة وأهدافها واستراتيجيتها الجديدة



جانب من الجلسة

بالاستخدام الخلايا الكهروضوئية في جمعيته الزهراء والعديلية التعاونية إضافة إلى 150 منزلاً سكنياً الأمر الذي دفع المجلس الأعلى للتخطيط باعتماد مشروع واسع النطاق تمثّل بتزويد 1500 منزل بالالواح الشمسية. وأكد أن المؤسسة تتطلع إلى أن يتوسع المشروع ليصل إلى نحو 200 ألف منزل بحلول عام 2030 وقالت أن الدكتور شهاب الدين أكد أن جميع الاقتراحات التي قدمها الحضور ستكون محل دراسة ومتابعة وإتمام من المؤسسة إضافة إلى التنسيق مع من قدموا من أفراد وهيئات واتحادات لاتخاذ الإجراءات المناسبة لها ووضع الاقتراحات التي تتلاءم مع طبيعة عمل المؤسسة وأهدافها واستراتيجيتها الجديدة

والخاصة لخدمة أولويات الكويت في مجال البحث العلمي والتنمية ورفع مستوى الوعي الجماهيري فيما يخص العلوم وتدريبها وتعزيز نشر الثقافة العلمية عبر وسائل عديدة منها التطبيقات الإلكترونية ودعم وتشجيع الشباب وزيادة نسبة الدعم المقدم للقطاع الخاص عبر برامج مميزة لتعزيز الابتكار. وذكر أن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي تحرص على تفعيل دورها محفزاً رئيساً في التنمية وبناء القدرات البحثية والتكنولوجية ضمن خطة الدولة الإنمائية. وقال شهاب الدين إن ذلك يأتي نتيجة اعتماد إنشاء خمس أكاديميات للموهوبين بالتعاون مع وزارة التربية وبنيتي المؤسسة مشروع رفع كفاءة الطاقة وتوليدها

البحث العلمي في الكويت من 0,3 بالمئة إلى واحد بالمئة والأسراع في إنشاء مجلس وطني للبحوث للتعريف بالاولويات الوطنية لدولة الكويت فيما يخص البحث العلمي وتمويلها. وأضاف أن الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها مجلس إدارة المؤسسة الذي يرأسه صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد تركّز على تحسين فاعلية العمل في مجال إجراءات دعم البحث والبيحوث العلمية وتعزيز قدرات الباحثين العلميين وطريقة تقديمهم لأبحاثهم ونشرها والإرتقاء بالبيحوث العلمية بالتعاون مع مؤسسات علمية مرموقة. وأشار إلى أن الاستراتيجية تستهدف تعزيز التعاون مع عدد من المؤسسات الكويتية الحكومية

■ قريباً سنقوم باعتماد إنشاء خمس أكاديميات للموهوبين بالتعاون مع «التربية»

قال مدير عام مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الدكتور عدنان شهاب الدين أمس إن الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة تتضمن السعي إلى رفع مستوى الإنفاق الحكومي على البحث العلمي بنسبة 0,7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020. وذكرت المؤسسة في بيان صحفي أن ذلك جاء خلال جلسات نقاشية قام بها مدير عام المؤسسة الدكتور عدنان شهاب الدين ومسؤولو المؤسسة لشرح خطتها الاستراتيجية الجديدة (2017-2021) مع شركاءها من المساهمين في القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقال الدكتور شهاب الدين خلال تلك الجلسات التي استمرت خمسة أيام إن الاستراتيجية «تتضمن السعي بالتعاون مع المؤسسات العلمية المحلية إلى رفع مستوى الإنفاق الحكومي على

يستمر فعاليتها لمدة ثلاثة أيام

«التربية» تعلن انطلاق تصفيات مشروع «تحدي القراءة العربي»

تحقيق أهدافه. يذكر أن مشروع «تحدي القراءة العربي» هو أكبر مشروع عربي أطلقه الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي لتشجيع القراءة لدى الطلاب في العالم العربي عبر التزام أكثر من مليون طالب بالمشاركة بقراءة خمسين مليون كتاب في كل عام دراسي

مدرسة متميزة على مستوى الدولة واختيار أفضل منسق لهذا المشروع مبيناً أن التصفيات تشمل المنافسة الخامسة التي تستهدف العشرة الأوائل من العام الماضي لتأكيد استمراريته في النجاح. وأعرب عن تمنياته بالتوفيق لجميع الطلبة المشاركين والإدارات المدرسية والمنسقين مجدداً شكره لكل القائمين على المشروع والذين ساهموا بشكل إيجابي في

أولياء الأمور والمؤسسات التربوية والجمعية باعتبارها خطوة إيجابية لتنمية القراءة والتشجيع عليها. وأشار المقصود إلى أن لجنة تحكيم التصفيات جاءت من دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة موضحاً أنه سيتم اختيار عشرة طلاب على مستوى دولة الكويت. وأوضح أنه سيتم أيضاً اختيار أفضل

أعلنت وزارة التربية الكويتية أمس انطلاق التصفيات الثالثة على مستوى الكويت للمشروع الإماراتي «تحدي القراءة العربي» وتستمر فعالياتها ثلاثة أيام. وأكد الوكيل المساعد للتنمية التربوية والأنشطة بالوزارة رئيس فريق المشروع بدولة الكويت فيصل المقصود أهمية هذا المشروع الذي لاقي إقبالاً كبيراً من الطلاب والطالبات والإدارات المدرسية واهتمام